1945/08/11
890 F. 0011/8-1145 (1)

رسالة موقعة من توماس براون Thomas R. Brown المرافق الخاص المكلف للوفد السعودي إلى كلارك Clark، مؤرخة في ١١ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يفيد براون بأن علي رضا اشترى، خلال زيارته الأخيرة للولايات المتحدة برفقة الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود وزير الخارجية السعودي آلة عرض سينمائي من نيويورك وطلب منه أن يرسلها إليه في جدة، على أن يزوده بالتعليمات الخاصة بالآلة والتكلفة في وقت لاحق.

R. 2

1945/08/11
890 F. 0011/8-1145 (2)

تقرير موقع من توماس براون Thomas R. Brown المرافق الخاص المكلف للأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود وزير الخارجية السعودي والوفد المرافق له إلى كلارك Clark، مؤرخ في ١١ أغسطس (آب) ١٩٤٥م، ومرفق به مقتطف يتضمن حواراً مع الأمير محمد بن عبدالعزيز من صحيفة «نيويورك ديلي نيوز» *New York Daily News* الصادرة في ٤ أغسطس ١٩٤٤م.

يتحدث براون في تقريره عن تفصيلات مهمته التي بدأت صباح يوم ٢٧ يونيو (حزيران) ١٩٤٥م حين انضم إلى المرافق تبز Tubbs في فندق فيرمونت Fairmount في سان فرانسيسكو حيث كان يقيم الوفد السعودي، وحتى مغادرة أعضاء الوفد الولايات المتحدة في الخامس من أغسطس على ظهر السفينة «كوين ماري» *Queen Mary* في طريقهم إلى لندن. ويقول براون إن الزيارة مرت بسلام دون حوادث تذكر، ويشير إلى مقالة ظهرت يوم السبت ٤ أغسطس في صحيفة «نيويورك ديلي نيوز» وتضمنت لقاءً مع الأمير محمد بن عبدالعزيز.

R. 2

1945/08/11
890 F. 24/8-645 (1)

رسالة من فوي كوهلر Foy D. Kohler رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى بالنيابة في وزارة الخارجية الأمريكية إلى سادي M. M. Sadi مساعد رئيس قسم الاستيراد والتمويل في الشركة التجارية الأمريكية، مؤرخة في ١١ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يشير كوهلر إلى أنه اطلع على الرسالة المؤرخة في ٦ أغسطس التي بعثها سادي إلى ريتشارد سانجر Richard H. Sanger من قسم شؤون الشرق الأدنى، والمتضمنة طلب منح رخصة تصدير لصالح شركة الشحن العام All Transport Inc. تشمل عدداً من إطارات السيارات التي طلبها الأمير فيصل بن عبدالعزيز، ويقول إن الوزارة وجهت الطلب إلى إدارة الاقتصاد الخارجي مع توصية بالموافقة، وإرسال رخصة التصدير إلى سادي

كي يحصل على المواد المطلوبة ويقوم بتسليمها مع الـرخصـة إلى وكيـل الشـحن الخاص بالحكومة الأمريكية.

R. 3

1945/08/11
890 F. 24/9-1345 (1)

مذكرة موقعة من لاتا M. C. Latta من موظفي البـيت الأبيض إلى وزارة الخارجية الأمريكية، مـؤرخة في ١١ أغسطس (آب) ١٩٤٥م ومرفق بها ترجمة لرسالة من الملك عبدالعزيـز آل سعود إلى الرئيس الأمريكـي هاري تـرومان Harry S. Truman، مؤرخـة في يوليو (تموز) ١٩٤٥م.

يشير صاحب المذكرة إلى الترجمة المرفقة لرسالة مـن الملك عبدالعزيـز آل سعود إلى الرئيس ترومان، ويطلب من وزارة الخارجية إعداد الرد المناسب عليها تمهيداً لـتوقيعه من قبل الرئيس الأمريكي.

R. 3

1945/08/11
890 F. 6363/8-1345 (2)

رسالـة من وولـتر بايـرون Brig. Gen. Walter B. Pyron مدير قسم التخطيط التابع لهيئـة نفط البحرية والجـيش الأمريكي إلى جوزيف أندروز Joseph Andrews من الشركة الـتجـارية الأمـريكـية U. S. Commercial Company، مؤرخة في ١١ أغسطس ١٩٤٥م ومرفق بها لائحة بمعدات وقطع غيار يحتاجها مشروع مصفاة رأس تنورة وخط الأنابيب في المملكة العربية السعودية، والرسالة واللائحة مضمنتان طي رسالة موقعة من وولر L. W. Waller من قسـم الاتصال والمشتـريات في وزارة الحرب الأمريكيـة إلى ريتشارد سانجر Richard H. Sanger من قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجـية الأمريكية، مؤرخة في ١٣ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يشير بـايرون إلى رسالته المـؤرخة في ٩ أغسـطس ١٩٤٥م، ويقول إن هـيئة الإنـتاج الحربي War Production Board التابعة لوزارة الحرب الأمريكية وافقت على إنشاء خط جديد من أنابيب النفط من الدمام إلى رأس تنورة مع نهايـة ذلك العام، وهـناك حاجة إلـى بعض المعدات وقطع الغيار المبينة في اللائحة المرفقة، ممّا يتطلب من إدارة الاقتصاد الخارجي في وزارة الخارجية الأمريكية أن تستعين بخدمات الشركة التجارية الأمريكية للـقيام بشراء تلك المعدات من الجيش وبـيعها إلى شركـة الزيت العربية الأمريكـية (أرامكو) Arabian American Oil Company. ويعرب بـايرون عن أمله فـي أن يبت في هذا الـطلب وفي طلب مماثل مؤرخ في ٢١ يوليو (تموز) ١٩٤٥م.

R. 7

1945/08/12
890 F. 001 Abdul Aziz/8-1245 (2)

رسالة رقم ١٦٤ موقعة من بول جاير Paul E Geier القائم بالأعمال بالـنيابة في المفوضية

الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٢ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يشير جاير إلى رسالة المفوضية رقم ١٠٦ المؤرخة في ١٨ أبريل (نيسان) ١٩٤٥م المتعلقة بإهداء الرئيس الأمريكي الراحل فرانكلين روزفلت Franklin D. Roosevelt طائرة للملك عبدالعزيز آل سعود. ويقول جاير إن الهدية أثبتت نجاحاً باهراً لما لها من فوائد في تنقل أفراد الأسرة المالكة لا سيما بين جدة والرياض. كما أثبتت فعاليتها في نقل الدبلوماسيين الأجانب والوزير المفوض الأمريكي. ويقول جاير إن الطائرة تتزود بالوقود من البحرين وتتلقى الصيانة في القاهرة، ويضيف أن يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي يستعملها في الذهاب إلى القاهرة لحضور اجتماعات الجامعة العربية، كما استعملها أسعد الفقيه الوزير المفوض السعودي في بغداد. ويبين جاير أن المسؤولين السعوديين يبدون تعاوناً كبيراً مع الأمريكيين في استعمال الطائرة، ويثني على طاقم الملاحين الأمريكيين. ويخلص إلى القول إن الطائرة ساهمت إلى درجة كبيرة في تحسين صورة الولايات المتحدة عند السعوديين.

R. 1

1945/08/13
890 F. 24/8-1345 (1)

برقية رقم ٣١٤ من بول جاير Paul Geier القائم بالأعمال بالنيابة في المفوضية الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٣ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

تنقل البرقية رسالة إلى المستشار الاقتصادي في المفوضية الأمريكية في القاهرة وإلى بنجامين جايلز Benjamin F. Giles القائد العام للقوات الأمريكية في الشرق الأوسط ويشير جاير في رسالته إلى الأزمة الحادة الناتجة عن نقص المياه في مدينة جدة بسبب توقف معمل تحلية المياه عن العمل وانحباس المطر. ويذكر أن الحكومة السعودية بحاجة إلى إنشاء معمل جديد لتقطير المياه في جدة، لكنها بحاجة لحل الأزمة الحالية إلى ١٠ صهاريج سعة كل منها ١٠ أطنان لتزويد جدة بالمياه من وادي فاطمة أو من مكة.

R. 3

1945/08/13
890 F. 5045/8-1345 (4)

برقية رقم ٤٦ من وولتر بيرج Walter W. Birge نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، غير مؤرخة ولكن استلمت في ١٣ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يقول بيرج إن شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company تسلمت في ١٠ أغسطس (آب) ١٩٤٥م رسالة من خالد السديري أمير منطقة الظهران تفيد أن الحكومة السعودية غير راضية عن الإجراءات التي اتخذتها

الشركة على أثر إضراب العمال السعوديين عن العمل، وتطلب من الشركة معاملة العمال السعوديين على قدم المساواة مع غيرهم من العمال من ذوي الجنسيات الأخرى. ولذلك تقترح الحكومة تشكيل لجنة تضم ممثلين عنها وعن العمال وعن إدارة الشركة لبحث المسألة والتوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف.

وتفيد البرقية أنه تم اختيار عبدالله بن عدوان وأحمد لاري المدير العام للجمارك في منطقة الأحساء، وسامي كتبي لتمثيل الحكومة السعودية. كما تفيد أن اجتماعاً أولياً عقد مساء يوم ١١ أغسطس وأن الشركة رفضت الاستمرار في المداولات لاعتراضها على اللجنة الممثلة للعمال. ويشير بيرج إلى جدول زيادة الأجور الذي أعلنته الشركة، ويقول إن أرامكو لا تزمع تحسين الأوضاع السكنية للعمال في الوقت الحالي، لكنها وافقت على تقليص ساعات العمل إلى ست ساعات فقط خلال شهر رمضان. ويقترح بيرج أن تبدأ الشركة بتنفيذ مشروعات السكن على الفور، وأن تلغي علاوة التعويض عن مخاطر الحرب البالغة ٢٠ بالمائة من المرتب، وتستبدلها بزيادة قدرها ٣٠ بالمائة تضاف إلى أصل المرتب المقرر بعد زيادة الأجور الأخيرة، كما يقترح عقد اجتماعات دورية بين ممثلي الشركة والعمال لتبادل وجهات النظر. ويلفت بيرج النظر إلى ضرورة مراقبة الأسعار حتى تحقق من زيادة الأجور الهدف المنشود.

R. 5

1945/08/13
890 F. 5045/8-945 (1)

برقية سرية للغاية رقم ٢٤١ موقعة من جيمس بيرنز James Byrnes وزير الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ١٣ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

تنقل البرقية رسالة من لوي هندرسون Loy W. Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا بوزارة الخارجية الأمريكية إلى وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة يقول فيها إن كل ما ورد في برقية إدي رقم ٣١٠ المؤرخة في ٩ أغسطس ١٩٤٥م يبعث على القلق، ويسأل إن كان هناك ما يمنع مناقشة مضمون تلك البرقية بشكل سري مع جيمس تيري دوس James Terry Duce مدير شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company ونائب رئيسها.

R. 5

1945/08/13
890 F. 24/7-3045 (1)

برقية سرية رقم ٢٤٢ موقعة من جيمس بيرنز James Byrnes وزير الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ١٣ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يشير بيرنز إلى برقية المفوضية رقم ٢٩٣ المؤرخة في ٣٠ يوليو (تموز) ويطلب إبلاغ نائب وزير الخارجية السعودي بأنه قد يكون من الأفضل للحكومة السعودية أن تبادر بتوجيه رسائل مماثلة للرسالتين الموقعتين في ٢١ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٤م (والمتعلقتين بتزويد المملكة العربية السعودية بكميات من الفضة من الخزينة الأمريكية لسك الريالات)، مع مراعاة أن انتهاء الحرب مع اليابان قد يتطلب إجراءات مغايرة.

ويلاحظ بيرنز في هذا السياق أن وزير المالية الأمريكي الجديد هو فرد فنسون Fred M. Vinson، ويضيف أنه على افتراض أن الحكومة السعودية بحاجة إلى سك ٩ ملايين قطعة نقدية من فئة الريال، ومليون قطعة من فئة نصف الريال، ومليوني قطعة من فئة ربع الريال، فإن كمية الفضة المطلوبة (لعام ١٩٤٥م) هي ذاتها المبينة في رسالتي سبتمبر ١٩٤٤م المشار إليهما.

R. 3

1945/08/13
890 F. 515/8-1345 (1)

برقية رقم ٨٨٢ من فرد وينانت Fred Winant السفير الأمريكي في لندن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٣ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يشير وينانت إلى برقية الوزارة رقم ٤٧٤٤ المؤرخة في ١٣ يونيو (حزيران) ١٩٤٥م، ويفيد أن وزارة الخارجية البريطانية زودت السفارة بمعلومات عن النقود السعودية المسكوكة في بيرمنجهام، ويذكر المواصفات الخاصة بالقطع من فئة الريال ونصف الريال وربع الريال.

R. 5

1945/08/13
890 F. 515/8-1345 (1)

رسالة موقعة من D. W. Bree وزير المالية الأمريكي بالنيابة إلى جوزيف جرو Joseph C. Grew وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة، مؤرخة في ١٣ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يقول صاحب الرسالة إنه تسلم رسالة جرو المؤرخة في ١ أغسطس ١٩٤٥م، ويشير إلى الرسالة رقم ١٤٥ من الوزير المفوض الأمريكي في جدة المؤرخة في ٢٣ يونيو (حزيران) ١٩٤٥م ويفيد أن القطع النقدية السعودية التي تم سكها من كمية قدرها حوالي ٥,٩ مليون أونصة من الفضة سوف تصل إلى المملكة العربية السعودية عما قريب.

R. 5

1945/08/13
890 F. 515/8-1345 (2)

رسالة موقعة من سيدني موراي Sidney Moray من القوات الجوية الأمريكية إلى السفارة السعودية في واشنطن (كذا، والصحيح أنها مفوضية)، مؤرخة في ١٣ أغسطس (آب) ١٩٤٥م ومضمنة طي مذكرة

من ريتشارد سانجر Richard H. Sanger المسؤول في قسم اقتصاد مناطق الحرب في وزارة الخارجية الأمريكية إلى روبردز Miss Roberds في قسم التعاون الثقافي بالوزارة مؤرخة في ٢٧ أغسطس ١٩٤٥م.

يطلب موراي نماذج من القطع النقدية السعودية لعرضها في معرض يريد إقامته للنقود المتداولة في مختلف البلدان الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة.

R. 5

1945/08/13
890 F. 61A/8-1345 (1)

برقية رقم ٤٨ من وولتر بيرج Walter W. Birge نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٣ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

ينقل بيرج عن ديفيد روجرز David A. Rogers رئيس البعثة الزراعية الأمريكية في الخرج قوله إن معداته أصبحت كافية مع أنها مستهلكة، ويشير في هذا السياق إلى برقية الوزارة رقم ٢٥ المؤرخة في ١ أغسطس ١٩٤٥م.

R. 7

1945/08/13
890 F. 6363/8-1345 (1)

رسالة موقعة من وولر L. W. Waller من قسم الاتصال والمشتريات في وزارة الحرب الأمريكية إلى ريتشارد سانجر Richard H. Sanger من قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١٣ أغسطس (آب) ١٩٤٥م ومرفق بها رسالة من وولتر بايرون Brig. Gen. Walter B. Pyron مدير قسم التخطيط التابع لهيئة نفط البحرية والجيش الأمريكي إلى جوزيف أندروز Joseph Andrews من الشركة التجارية الأمريكية U. S. Commercial Company، مؤرخة في ١١ أغسطس ١٩٤٥م.

يشير وولر إلى الرسالة المرفقة المتضمنة طلباً بشراء معدات من وزارة الحرب (لصالح مشروع مصفاة رأس تنورة وخط الأنابيب في المملكة العربية السعودية). ويضيف أن موافقة وزارة الخارجية الأمريكية ضرورية قبل متابعة الموضوع مع وزارة الحرب.

R. 7

1945/08/14
890 F. 0011/8-545 (1)

رسالة من جوزيف جرو Joseph C. Grew وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود وزير الخارجية السعودي، مؤرخة في ١٤ أغسطس (آب) ١٩٤٥م ومضمنة طي رسالة تغطية رقم ٣٣٩ إلى الموظف المسؤول في المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ١٤ أغسطس ١٩٤٥م.

يشيد جرو بالعلاقات الطيبة بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، ويشير

إلى رسالة الأمير فيصل المؤرخة في ٥ أغسطس ١٩٤٥م، ويقول إن الاجتماعات التي عقدها الجانبان في واشنطن كانت مثمرة، ويتمنى للأمير فيصل رحلة سعيدة إلى الوطن، وأن تتاح له فرصة أخرى لزيارة الولايات المتحدة.

R. 2

1945/08/14
890 F. 1281/8-1445 (1)

مذكرة داخلية موقعة من فويد كوهلر Foyd D. Kohler رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى بالنيابة في وزارة الخارجية الأمريكية إلى روبرت لونجيير Robert D. Longyear مساعد رئيس قسم تنسيق النشاط الخارجي بالنيابة في وزارة الحرب الأمريكية، مؤرخة في ١٤ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يقول كوهلر إن وزارة الخارجية خصصت حوالي ٥٥ ألف دولار لإقامة مستوصف لعلاج المواطنين السعوديين في منطقة جدة، والحجاج في طريقهم إلى مكة، والأمريكيين والأوروبيين من أسر الدبلوماسيين، وإن فنيين من الجامعة الأمريكية في بيروت سيشرفون على تشغيله ولكن الجامعة غير قادرة على تعيين طبيب أمريكي يدير المستوصف. لذلك يرى كوهلر أن تقترح وزارة الخارجية الأمريكية على وزارة الحرب الأمريكية تكليف جيمس جيسب Captain James S. Jessup بهذا العمل لمدة سنة بدءاً من ١ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٥م. ويعطي كوهلر بعض المعلومات عن جيسب، ويبين أنه مؤهل لمثل هذا العمل.

R. 3

1945/08/14
890 F. 248/8-1445 (1)

برقية سرية رقم ١٥٨٤ من بينكني تك Pinckney S. Tuck الوزير المفوض الأمريكي في القاهرة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٤ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

تنقل البرقية رسالة من رالف كارن Ralph B. Curren ملحق شؤون الطيران في المفوضية الأمريكية في القاهرة يقول فيها إن من الأفضل أن يكون المدرج في مطار الظهران من الأسمنت المسلح بدلاً من الأسفلت لأن الأول أكثر ملاءمة للظروف المناخية السائدة في المملكة العربية السعودية ولا يحتاج للصيانة كالأسفلت الذي له مساوئ عدة عند الاستعمال. ويطلب من وزارة الخارجية التباحث مع وزارة الحرب وشركة تي دبليو إيه TWA من أجل العدول عن قرارها والموافقة على استعمال الأسمنت المسلح في المدرج الرئيسي.

R. 4

1945/08/14
890 F. 248/8-1445 (1)

برقية سرية رقم ١٥٨٥ من بينكني تك Pinckney S. Tuck الوزير المفوض الأمريكي في القاهرة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٤ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

تنقل البرقية رسالة من جاك نيكولز Jack F. Nichols نائب رئيس شركة تي دبليو إيه TWA إلى ولسون T. B. Wilson رئيس مجلس إدارة الشركة عن طريق قسم الطيران بوزارة الخارجية الأمريكية وتفيد أن بنجامين جايلز General Benjamin F. Giles القائد العام للقوات الأمريكية في الشرق الأوسط يفضل استخدام الأسمنت المسلح لمدرج مطار الظهران في حين يفضل المهندسون استخدام الأسفلت. وتضيف أن من الضروري أن يكون المدرج الرئيسي في المطار من الأسمنت المسلح. وتطلب البرقية من ولسون الاجتماع فوراً مع ستوكلي مورجن Stokeley W. Morgan رئيس قسم الطيران في وزارة الخارجية لمناقشة ما اقترحه رالف كارن Ralph B. Curren ملحق شؤون الطيران في المفوضية الأمريكية في القاهرة (في برقية المفوضية رقم ١٥٨٤ المؤرخة في ١٤ أغسطس ١٩٤٥م).

R. 4

1945/08/14
890 F. 515/8-1445 (1)

برقية سرية رقم ٨٢٢٨ من فرد وينانت Fred Winant السفير الأمريكي في لندن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٤ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يشير وينانت إلى برقية السفارة رقم ٨٨٢ المؤرخة في ١٣ أغسطس ١٩٤٥م، ويفيد أن المعلومات التي طلبتها الوزارة في برقيتها رقم ٦٨٣٩ المؤرخة في ١٣ أغسطس ١٩٤٥م عن النقود السعودية المسكوكة في برمنجهام قد وردت في تلك البرقية، ثم يكرر تلك المعلومات في برقيته الحالية مبيناً قطر القطع النقدية ودرجة نقاوتها ودرجة التفاوت المسموح فيها ووزنها وحوافها.

R. 5

1945/08/15
890 F. 5045/8-1545 (2)

برقية رقم ٤٩ من وولتر بيرج Walter W. Birge نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٥ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يشير بيرج إلى برقيته رقم ٤٦ المؤرخة في ١٢ أغسطس ١٩٤٥م، ويفيد أن إدارة شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company وافقت على حضور الاجتماعات المشتركة مع ممثلي الحكومة السعودية والعمال؛ ويحيل في هذا السياق إلى الفقرة الثانية من برقيته رقم ٤٦ المؤرخة في ١٢ أغسطس ١٩٤٥م. ويقول بيرج إن العمال ادعوا بأن أجورهم متدنية مقارنة مع مستوى المعيشة، ومع الأجور التي تدفعها الشركات البريطانية إلى العمال في العراق وإيران. أما ممثلو الشركة فقالوا إن الأجور متناسبة مع تكاليف المعيشة، وإنها تعادل مثيلاتها في إيران والعراق،

لكن الشركة سترسل مندوبيها إلى كركوك وعبادان للتحقق من الأمر، كما ستبدأ بمشروعات السكن في أقرب فرصة. وأما ممثلو الحكومة فقالوا إن سلم الأجور الجديد معقول إذا كان مماثلاً لما هو متبع في العراق وإيران، وإن نوايا الشركة تبدو سليمة. ويقول بيرج إن الأجواء ملائمة للتوصل إلى تسوية مع أن عدداً من المحرضين على الإضراب من المتعاقدين الأجانب نجحوا في تأجيج الشعور بالعداء نحو الشركة لا سيما في رأس تنورة.

R. 5

1945/08/17
890 F. 00/8-1745 (1)

رسالة رقم ٣٣٦ من وزير الخارجية الأمريكي إلى الموظف المسؤول في المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ١٧ أغسطس (آب) ١٩٤٥م ومرفق بها نسختان من محضر محادثات الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود وزير الخارجية السعودي مع المسؤولين الأمريكيين في واشنطن يومي ٣١ يوليو (تموز) و١ أغسطس ١٩٤٥م.

يقول صاحب الرسالة إنه يرفق نسخة للمفوضية من محضر المحادثات المذكورة، ويطلب تسليم النسخة الثانية إلى الأمير فيصل واسترجاع النسخة القديمة التي تحتاج إلى بعض التصحيحات وإرسالها إلى واشنطن.

R. 1

1945/08/17
890 F. 51/8-1745 (1)

مذكرة داخلية من ريتشارد سانجر Richard H. Sanger من قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية إلى لوي هندرسون Loy Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا بالوزارة، مؤرخة في ١٧ أغسطس (آب) ١٩٤٥م ومرفق بها مسودة رسالة مقترحة من وليم كلايتون William L. Clayton مساعد وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية إلى ليو كرولي Leo T. Crowley من إدارة الاقتصاد الخارجي في الوزارة.

يشير سانجر إلى برنامج الدعم الأمريكي البريطاني المشترك لعام ١٩٤٤م والخاص بالمملكة العربية السعودية، والذي بلغت قيمته ١٨ مليون دولار، وكانت المساهمة الأمريكية فيه تحت غطاء برنامج الإعارة والتأجير بناء على توجيهات الرئيس الأمريكي الراحل فرانكلين روزفلت Franklin D. Roosevelt وموافقته على مذكرة وزارة الخارجية المؤرخة في ٣ أبريل (نيسان) ١٩٤٤م. ويضيف سانجر أنه تم إبلاغ الملك عبدالعزيز آل سعود بقرار الحكومة الأمريكية الاستمرار في دعمها للمملكة ضمن برنامج الإعارة والتأجير خلال عام ١٩٤٥م، كما أبلغ الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود وزير الخارجية السعودي بأن برنامج الدعم البريطاني الأمريكي المشترك سيكون بقيمة ١٠ ملايين دولار خلال عام

١٩٤٥م، يضاف إليها برنامج من الإمدادات الأمريكية التكميلية بمبلغ ٦ ملايين دولار.

ويقول سانجر إن النهاية الفجائية للحرب مع اليابان أثارت مشكلة تمويل برامج الدعم المذكورة لعام ١٩٤٥م، إذ إن مساعدات برنامج الإعارة والتأجير، كما يقول سانجر عن كرولي، لن تستمر إلا للبلدان المساهمة في إعادة انتشار القوات الأمريكية. وبناءً على ما سبق، يقترح سانجر رفع مسودة الرسالة المرفقة من كلايتون إلى كرولي، والتي يقترح فيها كلايتون الاستمرار في تقديم إمدادات برنامج الإعارة والتأجير للمملكة كما يقترح سانجر عرض المسودة المذكورة على لجنة التنسيق بين وزارات الخارجية والحرب والبحرية الأمريكية للتصديق عليها إذا وافق عليها هندرسون. ويشير سانجر إلى الظروف الجديدة التي ظهرت بعد انتهاء الحرب وضرورة إعادة النظر في برامج الدعم المقررة للمملكة في تلك الفترة.

R. 5

1945/08/17
890 F. 51/8-1745 (2)

مسودة رسالة من وليم كلايتون William L. Clayton مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الاقتصادية إلى ليو كرولي Leo T. Crowley من إدارة الاقتصاد الخارجي في وزارة الخارجية مضمنة طي مذكرة داخلية من ريتشارد سانجر Richard H. Sanger من قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية إلى لوي هندرسون Loy Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا بوزارة الخارجية، مؤرخة في ١٧ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يتحدث كلايتون عن برنامج الدعم المشترك لعام ١٩٤٥م الذي تتقاسم بريطانيا والولايات المتحدة تقديمه إلى المملكة العربية السعودية بواقع ٥ ملايين دولار لكل منهما، وعن برنامج الدعم الإضافي الأمريكي بقيمة ستة ملايين دولار والذي يشمل تقديم ريالات فضة وبضائع مختلفة للمملكة، ويقول إنه تم إبلاغ الملك عبدالعزيز آل سعود والأمير فيصل بن عبدالعزيز بهذين البرنامجين. ويضيف كلايتون أن هذا الدعم يهدف إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار في المملكة التي تساهم من جانبها بقدر كبير في إعادة انتشار الجيش الأمريكي، وفي الاتصالات الجوية الأمريكية مع الشرق الأقصى، وتضع قدراً كبيراً من إمكانياتها النفطية في خدمة المجهود الحربي للولايات المتحدة ودول الحلفاء.

ويوضح كلايتون أن مبررات الدعم المقدم للمملكة تحت غطاء برنامج الإعارة والتأجير ما زالت قائمة رغم انتهاء الحرب مع اليابان، ممّا جعل من الضروري استمرارها والالتزام بها بشكل لا رجعة فيه. لذلك يطلب وليم كلايتون من كرولي اتخاذ ما يلزم لتنفيذ برامج الدعم المذكورة، ويقول إن أي دعم يمنح إلى

المملكة في المستقبل لن يكون ضمن برنامج الإعارة والتأجير.

R. 5

1945/08/17
890 F. 51/9-1445 (1)

مذكرة موقعة بالأحرف الأولى من تشارلز راينر Charles B. Rayner مستشار شؤون النفط بوزارة الخارجية الأمريكية إلى تشارلز دارلنجتون Charles Darlington رئيس قسم تصدير النفط في الوزارة، مؤرخة في ١٧ أغسطس (آب) ١٩٤٥م ومرفق بها رسالة من ويلارد ثورب Willard L. Thorp مساعد وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية بالنيابة إلى جون سنايدر John W. Snyder مدير مكتب التعبئة الحربية في البيت الأبيض، مؤرخة في ١٠ أغسطس ١٩٤٥م ولم ترسل.

يشير راينر إلى الرسالة المرفقة، ويقول إن ثورب بالغ في تقدير حجم احتياطي النفط السعودي بالمقارنة مع الاحتياطيات الموجودة في النصف الغربي من الكرة الأرضية. ويلاحظ أن الحجم المعروف والمؤكد للموارد النفطية السعودية يُقدر بحوالي ٤ إلى ٥ بلايين برميل، في حين يبلغ إجمالي الاحتياطي النفطي في النصف الغربي من الكرة الأرضية حوالي ٢٨ مليار برميل. ويضيف أنه باستثناء هذه الملاحظة، فإن المعلومات في رسالة ثورب واقعية ودقيقة.

R. 5

1945/08/17
890 F. 61/10-2546 (12)

مقتطفات من تقرير جون دوسون John P. Dawson الممثل الخاص لإدارة الاقتصاد الخارجي في القاهرة عن زيارة قام بها إلى مشروع الخرج الزراعي تمت بين ١١ و١٧ أغسطس (آب) ١٩٤٥م مضمنة طي رسالة تغطية من دوبا R. E. Duba المدير الإداري لشركة بكتل براذرز ماكون الدولية Bechtel Brothers McCone International Corporation إلى ريتشارد سانجر Richard H. Sanger مسؤول قسم اقتصاد مناطق الحرب في قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٥ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٦م.

أتت المعلومات المذكورة في الجزء الأول من التقرير من الزيارة التي قام بها دوسون بصحبة بريندلي هيلز Brindley Hills من إدارة الاقتصاد الخارجي في وزارة الخارجية الأمريكية في القاهرة. ويذكر دوسون أن بعثة زراعية أمريكية تضم ستة أشخاص برئاسة ديفيد روجرز David A. Rogers تدير مشروع الخرج منذ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٤م، وذلك تحت رعاية وزارة الخارجية الأمريكية، وبتمويل من إدارة الاقتصاد الخارجي. ويذكر دوسون أن البعثة تسلمت العمل في المشروع الذي كان يديره مهندس عراقي، ثم بعثة زراعية مصرية عام ١٩٤٢م، قبل أن تتولاه شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company.

ويعمل أعضاء البعثة الحالية، كما يقول دوسون، بموجب عقد مدته عام ونصف ينتهي في آخر شهر مايو (أيار) ١٩٤٦م. ويلاحظ دوسون أن الملك عبدالعزيز آل سعود طلب من وزارة الخارجية الأمريكية في رسالة مؤرخة في ١٠ يوليو (تموز) ١٩٤٥م، تمديد مدة عمل البعثة الأمريكية في المشروع نظراً إلى النجاح الذي أحرزه المشروع. ويبين دوسون أن تطبيق أساليب الزراعة الأمريكية أحرز نجاحاً كبيراً بسبب جودة العمل الذي قامت به البعثة. لذا يقترح تمديد فترة إدارة المشروع من قبل البعثة الأمريكية لمدة ثلاث سنوات أخرى تقوم خلالها بتدريب عدد من السعوديين على أساليب الزراعة الأمريكية وإنتاج المواد الغذائية للمملكة.

ويعبر دوسون عن اعتقاده أن كل عمل البعثة سيذهب هباء إذا لم تمدد فترة عملها، وإذا لم يقع دعمها بموظفين أمريكيين جدد ليحلوا محل أعضاء البعثة الحالية. ويقول إنه يجب إيجاد طريقة لتمويل المشروع من مصادر غير إدارة الاقتصاد الخارجي. ويضيف دوسون أن توسيع البرنامج الزراعي كي يشمل مناطق أخرى من المملكة يجب أن يتم بعد دراسة وافية، كما يجب توظيف أحد الخبراء ليكون مسؤولاً عن الأمور المالية، وآخر متخصص بتربية الحيوانات. ويشير دوسون إلى حاجة البعثة إلى تطوير طريقة للتعامل مع المخصصات التي تصرفها الحكومة السعودية للعمال مثل الحاجة إلى إيجاد سبل لتأمين المعدات التي يحتاجها المشروع. ويوصي دوسون أخيراً بوقف اعتماد المشروع على خدمات شركة أرامكو.

وينتقل دوسون بعد ذلك إلى الحديث عن موقع الأراضي المزروعة في الخرج، والتي تبلغ مساحتها ما يقرب من ٧٠٠ فدان، والوادي الواسع الذي تقع فيه والمعروف بوادي البجادية حيث يعتمد المشروع على المياه الجوفية. كما يذكر الأراضي الزراعية في خفس دغرة على مسافة ٣٠ ميلاً تقريباً من البجادية والتي تعتمد على مصادر مياه مستقلة.

أما الجزء الثاني من التقرير فيخص موارد المياه. ففي القسم الأول عن البجيدية والخرج يذكر دوسون أن عمليات الري تتم من مورد مفتوح عرضه ٢٤٠ قدماً وعمقه ٣٥٠ قدما، ويتحدث عن عملية الضخ والمشكلات التي واجهتها البعثة من هذه الناحية. كما يتحدث في القسم الثاني عن مورد المياه في خفس دغرة وعن المشكلات الناجمة عن طرق الضخ المستعملة. وفي المقتطف التالي، ويمثل الجزء الخامس من التقرير الأصلي، يصف دوسون المعدات المستخدمة في المشروع، ويشير إلى قائمة مرفقة بالتقرير تبين نوع تلك المعدات وكيف تم الحصول عليها (القائمة المشار إليها غير موجودة). كما يذكر برقية الوزارة رقم ٩٥٨ المؤرخة في ٣ مايو (أيار) بشأن المعدات

التي اشترتها البعثة من القاهـرة (لعله يقصد فائض العتاد الأمريكي في القاهرة). ويضيف أن البعـثة تحتاج إلى آلات زراعـية وخاصة الجرارات. ويدور الجزء السادس حول العلاقة بين بعثة مشروع الخرج وشركة أرامكو، وفيه يذكر دوسون أن وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة يتفق معه ومع مسؤولي الشركة وأعضاء البعثة الزراعية على ضرورة تخفيض ثم إنهاء اعتماد المشروع على الشركة التي تكفلت بإدارة المشروع عام ١٩٤٣م، وساعدت البعثة الزراعية مساعدة كبيرة بعد تسلمها إدارة المشروع وخاصة في مجال تقديم الزيوت والوقود لـتشغيل آلات المشروع.

أما الجزء السـابع، فيدور حول الأمور المالية لـلمشروع الذي تمولـه إدارة الاقتصاد الخارجي التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية مع شركة أرامكو والحكومة السعـودية. ويتناول هذا الجزء مشكلة صرف البعثة لأموال مقدمة من الحـكومة السـعودية بـسبب نقـص في الريالات الفضية التي تصل الخرج، كما هو مبين فـي كشف الحساب المرفـق (الكشف المشار إليه غير موجود).

وفي الجزء الثامن يـتحدث دوسون عن العلاقة بين البعثة الزراعية الأمريكية والحكومة السعـودية ويصفـها بأنها وديـة، ويقول إن الاتصالات بين البعثة والحكومة تتم عن طريق ديفيد روجرز رئيس البعثة. وقد أعطى الملك عبدالعزيز تأييده ودعـمه للبعثة كلما طلبت منه ذلك. أما أعضاء البعثة فيحترمون مواقف المسلـمين المحافظة، ومن الـواضح أنهم لا يقومـون بأي عمل مـخل بالنظـام. ويذكر دوسون كيف تعاملت البعثة مع مشكلة دفع الرواتب الشهرية واستخدام المياه.

وفي الجزء التاسع يذكر دوسون مستقبل المشروع فيؤكد أنه يجب أن يستمر لمدة ثلاث سنوات وربما خـمس أخرى ابتداءً من مايو ١٩٤٦م، لأن لتوقف المشروع عواقب وخيمة على مكانة الولايات المتحدة. ويقول دوسون إنه لا يعتقد أن توسيع الرقعة الزراعية تحت إشراف البعثة أمر سهل، لكنه لا يحبذ ذلك، وقد طلـب من روجرز ألا يقـبل وضع أية قطـعة إضـافية مـن الأرض للزراعـة تحت تصرفه. وإذا كان البرنامج سيستمر، كما يقول دوسون، فلابد من استخدام موظفين يحلون محل الموظفين الحاليين الذين تنتهي عقودهم، وقد أبـدى اثنان مـن الفريـق استعـدادهما الاستـمرار في العـمل وهما والـتر إمريك Walter E. Emerick خبـير الـنبـات وكارل كواسـت Carl W. Quast الخبيـر الزراعي. ويقتـرح دوسون استشارتـهما بشأن نـوعية الأشخاص الذين يمكن أن يعملوا بنجاح في المشروع.

ويتـوقع دوسـون ظهـور مشكـلة فـي المستقبل، عندما يطـلب من البعثة الإشراف على أراضٍ زراعية أخرى في المملكة، فهناك

مصادر مياه كافية في الهفوف، كما جاء في تقرير نيلز لبند Nils E. Lind الملحق في المفوضية الأمريكية في جدة رقم ١٠ المؤرخ في ٢٤ أبريل (نيسان) ١٩٤٥م. ويضيف دوسون، نقلاً عن جلن براون F. Glenn Brown خبير المياه في البعثة الزراعية، أن هناك مصادر مياه جوفية شرقي الرياض، وهذا شيء يبشر بخير بشأن الإمكانات المستقبلية، لكن التكاليف المرتبطة بتطوير مصادر المياه واستصلاح الأراضي ستزيد كثيراً على تكاليف استيراد الغذاء، خصوصاً وأنه سيكون من الصعب، حسب دوسون، إقناع الفنيين الأمريكيين المختصين بالقدوم إلى المملكة في يوليو (تموز) ١٩٤٦م. ويشير دوسون في هذا السياق إلى أن هارولد هوسكنز Harold Hoskins مستشار الشؤون الاقتصادية في المفوضية الأمريكية في القاهرة كان قد أعد خطة لتوسيع البعثة الزراعية الأمريكية، وقد الحقت نسخة من هذه الخطة بالتقرير (الخطة المشار إليها غير موجودة). ويقترح دوسون في آخر التقرير فصل العمل الإداري الذي تقوم به البعثة عن العمل الاستشاري المقدم للحكومة السعودية. أما بالنسبة إلى توسيع رقعة المساحات الزراعية، فيقول إنه أمر ممكن إذا كان ينطوي على مصلحة سياسية للولايات المتحدة أو إذا كانت المصالح الاقتصادية السعودية تتطلب ذلك.

R. 7

1945/08/18
890 F. 51/5-1347 (1)

نسخة مصححة من الصفحة الثانية من اتفاقية العملة الفضية المبرمة بين حكومة الولايات المتحدة والحكومة السعودية في ١٨ أغسطس (آب) ١٩٤٥م مضمنة طي مذكرة من بول ماجواير Paul E. McGuire من قسم الشؤون المالية والنقدية في وزارة الخارجية الأمريكية إلى آلن Allen الموظف في سكرتارية وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١٣ مايو (أيار) ١٩٤٧م.

تنص الاتفاقية المذكورة على تحويل حوالي ٣,٥ مليون أونصة من الفضة إلى ١٠ ملايين ريال فضي على أن تسدد الحكومة السعودية تكلفة السك والشحن نقداً. وتذكر الصفحة الثانية أن ١,٠٣١ مليون أونصة من الفضة من كمية الفضة المذكورة شحنت بموجب اتفاقية الثالث من أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٣م وغرقت في البحر. وتضيف أن تكلفة تعويض هذه الكمية ستحسم من الحساب العام لبرنامج الإعارة والتأجير الخاص بالمملكة العربية السعودية، وتوضح أن من غير اللائق أن يُطلب من الحكومة السعودية إعادة كمية الفضة اللازمة لتعويض الكمية المفقودة.

وتبين الصفحة المذكورة كمية الفضة التي ستسك نقوداً سعودية، وما خُصص منها للبيع للمفوضية وللشركات الأمريكية، وكمية العائدات التي ستخصص لشراء الفضة بهدف

إعادتها إلى وزارة المالية الأمريكية. وتذكر الصفحة ذاتها أن الاتفاقية المبرمة في ٢١ يونيو (حزيران) ١٩٤٥م وما تلاها من اتفاقيات تخصص ٦٠ بالمائة من عائدات الملايين العشرة من الريالات في حال بيع هذه الكمية الإضافية مهما كان مصدرها، بحيث يصبح المبلغ المخصص لشراء الفضة ٦,٦ ملايين دولار، وهذا يعني أن ما يعادل ٤,٦ ملايين دولار ستكون قد أودعت في بنك الاحتياط الفدرالي Federal Reserve Bank في نيويورك بحلول ١ مايو (أيار) ١٩٤٧م. وتقول الصفحة إن هذا المبلغ كاف لشراء الفضة التي ستعيدها المملكة للخزانة الأمريكية، كما أن عائدات بيع كمية أخرى من الريالات مع عائدات الحكومة السعودية خلال السنوات الخمس التالية تكفي لإعادة الفضة المتبقية.

ويظهر في الصفحة أن سعر الأونصة من الفضة قدر بحوالي ٧١ سنتاً، أما الثمن الذي ستدفعه الحكومة السعودية فيعتمد على سعر الفضة خلال السنوات الخمس التالية، وهذا يعني أن الحكومة الأمريكية لم تخسر شيئاً سوى تكلفة سك ثلث الكمية من النقود وشحنها، يضاف إليها ثمن الفضة التي غرقت في البحر.

R. 5

1945/08/18
890 F. 542/7-1245 (2)

رسالة من تشارلز دارلنجتون Charles F. Darlington رئيس قسم النفط بوزارة الخارجية الأمريكية إلى لفر F. W. Leffer من شركة يونيفيرسل للمنتجات النفطية Universal Oil Products Company في شيكاغو، مؤرخة في ١٨ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يشير دارلنجتون إلى رسالة لفر المؤرخة في ١٢ يوليو (تموز) ١٩٤٥م بشأن قانون حماية الملكية في المملكة العربية السعودية والبحرين، ويقول إن المفوضية الأمريكية في جدة والقنصلية الأمريكية في الظهران لا تحبذان اتخاذ أي إجراء بهذا الخصوص لاختلاف النظام القضائي في هذين البلدين عن النظام الغربي. ويوضح دارلنجتون أن القنصلية الأمريكية لا تستطيع البت في نزاعات من هذا النوع لأن في ذلك تعدياً على النظام القضائي في البلد المضيف.

R. 6

1945/08/21
890 F. 5045/8-2145 (1)

برقية سرية رقم ٥٠ من وولتر بيرج Walter W. Birge نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢١ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يشير بيرج إلى برقية جدة رقم ٣١٠ المؤرخة في ٩ أغسطس ١٩٤٥م وينقل عن مصدر موثوق ولكن غير رسمي، أن فلويد أوليجر Floyd W. Ohliger المدير العام لشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company في الظهران قد

استدعي إلى المكتب الرئيسي للشركة في الولايات المتحدة، وعليه المغادرة في غضون ٩٠ يوماً.

R. 5

1945/08/22
890 F. 248/8-1445 (1)

برقية سرية رقم ١٦٠٨ موقعة من جيمس بيرنز James Byrnes وزير الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في القاهرة، مؤرخة في ٢٢ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

تنقل البرقية رسالة إلى رالف كارن Ralph B. Curren ملحق شؤون الطيران في المفوضية وبنجامين جايلز General Benjamin Giles القائد العام للقوات الأمريكية في الشرق الأوسط. وتفيد أن المهندسين في القوات الجوية الأمريكية وهيئة الطيران المدني يرون أن الأسفلت أفضل من الخرسانة لرصف مدرج الهبوط في مطار الظهران، لكن الخرسانة أفضل بالنسبة إلى ساحة المطار. وتحيل البرقية في هذا السياق إلى برقية المفوضية الأمريكية في القاهرة رقم ١٥٨٤ المؤرخة في ١٤ أغسطس ١٩٤٥م.

R. 4

1945/08/22
890 F. 51/8-2245 (1)

مذكرة من ويلارد ثورب Willard L. Thorp مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الاقتصادية بالنيابة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٢ أغسطس (آب) ١٩٤٥م ومرفق بها مذكرة سرية إلى الرئيس الأمريكي هاري ترومان Harry S. Truman، والمذكرتان مضمنتان طي مذكرة من لوي هندرسون Loy W. Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا بوزارة الخارجية الأمريكية إلى ثورب، مؤرخة في ٢٢ أغسطس ١٩٤٥م.

تتناول المذكرة المشكلة الناجمة عن إلغاء الرئيس الأمريكي ترومان لقانون الإعارة والتأجير بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، وتشير إلى المذكرة المرفقة الموجهة إلى الرئيس الأمريكي والمتضمنة بعض الحقائق عن الموضوع، وإلى أهمية استمرار الدعم الأمريكي للمملكة خلال ما تبقى من عام ١٩٤٥م. وتبين المذكرة أن أعضاء الكونجرس قد يتفهمون الوضع إذا ما شرحت لهم الالتزامات التي قطعتها حكومة الولايات المتحدة على نفسها بالنسبة إلى المملكة.

R. 5

1945/08/22
890 F. 51/8-2245 (3)

مذكرة سرية من وزارة الخارجية الأمريكية إلى الرئيس الأمريكي هاري ترومان Harry S. Truman مضمنة طي

مذكرة من ويلارد ثورب Willard L. Thorp مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الاقتصادية بالنيابة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٢ أغسطس (آب) ١٩٤٥م، ومرفق بها مذكرة إلى الرئيس الأمريكي الراحل فرانكلين روزفلت Franklin D. Roosevelt، مؤرخة في ٣ أبريل (نيسان) ١٩٤٤م، ومذكرة ثانية موجهة إلى الرئيس روزفلت، مؤرخة في ٨ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٥م، ومذكرة ثالثة موجهة إلى هاري ترومان Harry S. Truman الرئيس الأمريكي، مؤرخة في ٢٣ مايو (أيار) ١٩٤٥م.

تبين المذكرة المشكلة الناجمة عن إلغاء قانون الإعارة والتأجير بمقتضى توجيهات الرئيس ترومان الصادرة في ١٧ أغسطس ١٩٤٥م، وتشير إلى التزام سابق من الولايات المتحدة نحو المملكة العربية السعودية بتزويدها بحوالي ٩ ملايين دولار من البضائع، وبما قيمته ٢,٥ مليون دولار من العملة الفضية، ويدخل إجمالي هذا الدعم ضمن برنامج الإعارة والتأجير الذي وافق عليه الرئيس الراحل روزفلت في أبريل (نيسان) ١٩٤٤م، وكان مقرراً أن يستمر حتى نهاية عام ١٩٤٥م. وقد وافق الرئيس روزفلت على استمرار البرنامج حين أقر مذكرة مؤرخة في ٨ يناير ١٩٤٥م أرسلها إليه وزير الخارجية، ووافق عليها أيضاً وزيرا البحرية والحرب. كما تشير المذكرة إلى موافقة الرئيس ترومان ذاته على استمرار البرنامج في رده على مذكرة جوزيف جرو Joseph C. Grew وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة المؤرخة في ٢٣ مايو ١٩٤٥م. وتوضح أيضاً أن وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة أبلغ الحكومة السعودية في ٢٨ مايو ١٩٤٥م أن حكومة الولايات المتحدة ستسهم مع بريطانيا في برنامج الإمداد المشترك، وأنها ستقدم دعماً إضافياً بقيمة ٦ ملايين دولار، كما أُبلغ الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود وزير الخارجية السعودي بهذا البرنامج في أثناء المحادثات التي أجراها في واشنطن يوم ١ أغسطس ١٩٤٥م، ويشمل ذلك البرنامج احتياجات الاقتصاد السعودي الأساسية.

وتوضح المذكرة أن تخلي الحكومة الأمريكية عن تقديم هذا الدعم سيؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار في المملكة، بصرف النظر عن انهيار الاقتصاد السعودي، وإلى فقدان الثقة بالولايات المتحدة لدى بلدان الشرق الأوسط، زد على ذلك أن تراجع الولايات المتحدة عن التزاماتها سيولد شعوراً عدائياً ضدها وسيعرض مصالحها، بما فيها امتيازات النفط إلى الخطر.

وتلفت المذكرة نظر الرئيس الأمريكي إلى أن امتيازات النفط التي حازت عليها

الشركات الأمريكية في المملكة تشمل احتياطياً ربما يصل إلى ٥ بلايين برميل حسب تقديرات مؤكدة، ومن المعتقد أن الاحتياطي التقديري يفوق هذه الكمية بثلاثة أضعاف أو أربعة. وتقول المذكرة إن هذا الاحتياطي الضخم هو الوحيد الذي تحتكر الشركات الأمريكية مهمة استثماره خارج نصف الكرة الغربي. وتؤكد أن توجيهات الرئيس الأمريكي الأخيرة تجعل من المستحيل وفاء الحكومة الأمريكية بالتزاماتها، وتشدد على أهمية الأمر لتعذر توفير مبلغ ١١ مليون دولار ضرورية لدعم المملكة خلال ذلك العام. وتوضح المذكرة أن وزارة الخارجية الأمريكية لم تبلغ الحكومة السعودية حتى ذلك الوقت بما يُشعر بإمكانية التراجع عن الوعود السابقة إلى أن يبت الرئيس الأمريكي في الأمر، كما تحث المذكرة الرئيس الأمريكي على الموافقة على الاستمرار في برنامج الإعارة والتأجير بالنسبة إلى المملكة خلال عام ١٩٤٥م.

R. 5

1945/08/23
890 F. 1281/8-2345 (1)

مذكرة موقعة من ريد Col. A. D. Reid رئيس قسم الارتباط بهيئة الأركان العامة بوزارة الحرب الأمريكية بالنيابة عن وزير الحرب الأمريكي إلى فردريك ليون Frederick B. Lyon رئيس قسم العلاقات الخارجية بالوزارة، مؤرخة في ٢٣ (آب) ١٩٤٥م.

يشير ريد إلى رسالة وزارة الخارجية المؤرخة في ٢١ أغسطس ١٩٤٥م (بشأن ترشيح جيمس جيسب Captain James S. Jessup طبيباً في مستوصف جدة)، ويقول إن سياسة وزارة الحرب الأمريكية لا تجيز تعيين أي عسكري في مركز مدني إلا في حالة الضرورة القصوى. ويوضح أن جيمس جيسب معين في مستوصف النقاهة في كامب إدواردز، بولاية ماساتشوستس ويمكن لوزارة الخارجية الاستعانة به كموظف مدني إذا لم يكن لديه مانع.

R. 3

1945/08/23
890 F. 24/8-2345 (1)

رسالة سرية رقم ١٦٩ موقعة من وليم ساندز William L. Sands القائم بالأعمال بالنيابة في المفوضية الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٣ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يشير ساندز إلى برقية الوزارة رقم ١٨٦ المؤرخة في ٤ يوليو (تموز) ١٩٤٥م المتعلقة بالدعم الذي قررت الحكومة الأمريكية تقديمه للمملكة العربية السعودية خارج برنامج الإمداد البريطاني الأمريكي المشترك. ويفيد ساندز أن المعلومات أبلغت إلى الملك عبدالعزيز آل سعود في مذكرة مؤرخة في ٢٠ يوليو ١٩٤٥م. ويورد ساندز ترجمة لردّ وجهه الملك إلى الوزير المفوض يشكر فيه

الولايات المتحـدة على تقديمها ذلك الـدعم الذي يرى فيه تعبيراً عن الصداقـة المتينة بين البلدين.

R. 3

1945/08/24
890 F. 24/8-2445 (1)

برقية سرية رقم ٢٥٦ موقعة من جيمس بيرنز James Byrnes وزير الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٢٤ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

تقول البرقية إنه تم رفع مذكرة إلى الرئيس الأمريكـي تطلب استـمرار برنامج الإعـارة والتأجير بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية خلال عام ١٩٤٥م.

R. 3

1945/08/25
711.90 F/8-2545 (4)

تقرير سري بـعنوان « سياسة الولايات المتحدة تجاه المملكـة العربية السعودية» أعده ريتشارد سانجر Richard H. Sanger من قسم شؤون الـشرق الأدنى فـي وزارة الخارجـية الأمريكـية، مؤرخ في ٢٥ أغسـطس (آب) ١٩٤٥م.

يفيـد التقرير فـي مقدمته أن سـياسة الحكومة الأمريكية نحو المملكة مبنية على تقديم الدعـم المالي بهدف تحقيـق اقتصاد مستقـر في المملكة يـسمح بحرية العـمل لشركات النفط الأمريكية، وعلى التـعاون مع البلدان الأخرى، وبالأخص بريطانيا، من أجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والسـياسـي على طـول الممـرات الجويـة والبحرية التي تعبر المملكة أو تمر بمحاذاتها. ويضيف التقرير أن الحكومة الأمريكية أعدت خططاً لـدعم المملكة عـلى مدى الأعوام الخمسة التالية، وهي خطط موجهة لحماية الامتيـازات النفطية الـتي حصلت علـيها الشركات الأمريكية في المملكة.

ويبين الجـزء الأول من التقريـر الذي يغطي الفترة من مارس (آذار) ١٩٣٣م حتى أغسـطس ١٩٣٩م أن الولايـات المتـحدة اعترفت بالمملكة عام ١٩٣١م، ويشير إلى الاتفاقية المؤقتة حول التمثـيل الدبلوماسي والقنـصلي والحمـاية القضائـية والتجـارة والملاحة الـتي وقعت بين الـبلدين في ٧ نوفمبر (تشرين الثـاني) عام ١٩٣٣م وهو العام الذي حصلت فيه شركة ستاندرد أويل أف كاليفورنيا Standard Oil of Colifornia على امتياز تـطوير حقول النفط وباشرت عملها بالاشتراك مع شركة تكساس فأسستا ما صار يعرف لاحقاً بشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company ويقول التقرير إن شركة ستاندرد أويل أف كاليفـورنيا أبرمت عقد الامتـياز الذي لديها في المملكة من خلال مفاوضات مباشرة مع الملك عبدالعزيز آل سعود الذي كـان يرتـاب في أسـالـيب الحـكومـات

والدبلوماسيين. كما يبين التقرير أن حكومة الولايات المتحدة تركت شركة النفط وشأنها في المملكة إلى أن أصبح من المؤكد أن احتياطيات النفط السعودي تفوق كل التوقعات كما زاد عدد الفنيين الذين كانت توفدهم الشركة للعمل في المملكة، عندئذ قررت الحكومة الأمريكية اعتماد وزيرها المفوض في القاهرة ليكون في الوقت نفسه وزيراً مفوضاً لدى المملكة العربية السعودية.

ويعالج الجزء الثاني من التقرير السياسة الأمريكية تجاه المملكة في الفترة من سبتمبر (أيلول) ١٩٣٩م ولغاية السادس من ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤١م، ويقول إن بيرت فيش Bert Fish، الوزير المفوض الأمريكي لدى مصر، قدم أوراق اعتماده إلى الملك عبدالعزيز في أوائل عام ١٩٤٠م ليصبح وزيراً مفوضاً لدى المملكة. وفي الوقت ذاته، كما يقول التقرير، استأنفت بريطانيا تقديم الدعم للمملكة التي كانت تعاني من قلة الحجيج بسبب ظروف الحرب، وكان الهدف من ذلك الدعم هو دعم الاقتصاد السعودي بغية الحفاظ على الأمن والاستقرار في مسرح العمليات الحربية في الشرق الأدنى. ولم تشهد تلك الفترة أية تغيرات في السياسة الأمريكية تجاه المملكة.

ويعالج الجزء الثالث سياسة الولايات المتحدة تجاه المملكة خلال الفترة من ٧ ديسمبر ١٩٤١م وحتى ١٤ أغسطس ١٩٤٥م، ويقول إن هذه السياسة لم تتأثر مباشرة بدخول الولايات المتحدة الحرب إذ كان الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها من الأمور المهمة بالنسبة إلى الولايات المتحدة. ويضيف التقرير أن أول مفوضية أمريكية افتتحت في مايو (أيار) عام ١٩٤٢م في جدة، وكان على رأسها قائم بالأعمال أصبح في يوليو (تموز) عام ١٩٤٣م وزيراً مقيماً؛ ومع تقدم الحرب زادت أهمية الاستقرار في المملكة حتى إن الرئيس الأمريكي أعلن في بداية عام ١٩٤٣م أن المملكة أصبحت مؤهلة لتلقي الدعم من خلال برنامج الإعارة والتأجير، لكن حجم الدعم البريطاني آنذاك كان يفوق الدعم الأمريكي، ورأت الحكومة الأمريكية أن من الخطأ أن يُعوّل الملك عبدالعزيز على تلقي الدعم من دولة أخرى، لكنها في الوقت نفسه لم ترغب في الدخول في منافسة مع بريطانيا في مجال تقديم الدعم للمملكة.

ويقول التقرير إن بريطانيا اتفقت مع الولايات المتحدة على برنامج إمدادات مشترك للمملكة بقيمة ١٨ مليون دولار خلال عام ١٩٤٤م. ولكن جزءاً من هذه الإمدادات لم يسلم حتى عام ١٩٤٥م. وفي نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٤م، أعلمت الحكومة السعودية شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية Cable and Wireless

البريطانية بأنها ستمنحها امتيازاً لتنظيم قطاع الاتصالات في المملكة ابتداءً من يونيو (حزيران) ١٩٤٥م. ويضيف التقرير أن بعثة زراعية أمريكية تضم ستة خبراء وصلت إلى الخرج في ديسمبر ١٩٤٤م بهدف تطوير المشروعات الزراعية لمدة ١٨ شهراً، فحققت نتائج طيبة حازت على رضى الملك عبدالعزيز.

وينتقل التقرير إلى برنامج الإمداد المشترك لعام ١٩٤٥م الذي وافقت بريطانيا والولايات المتحدة على اقتسام تكاليفه مناصفة بواقع ٥ ملايين دولار لكل منهما، ويبين أن الولايات المتحدة وافقت على تقديم إمدادات إضافية منفردة، بمبلغ ٦ ملايين دولار، ٣ ملايين منها في شكل بضائع، و٣ ملايين أخرى تخصص لسك ١٠ ملايين ريال من الفضة، يضاف إلى ذلك إقراض المملكة ما يكفي من الفضة لسك ١٧ مليون ريال تباع إلى المفوضية وإلى الشركات الأمريكية والأجنبية في المملكة.

ويقول التقرير إن وزارة الخارجية خصصت في يونيو (حزيران) ١٩٤٥م مبلغ ٥٤ ألف دولار لإنشاء مستوصف في جدة، كما يشير إلى المحادثات التي أجراها الأمير فيصل بن عبدالعزيز وزير الخارجية السعودي في واشنطن مع جوزيف جرو Joseph C. Grew وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة، ولوي هندرسون Loy W. Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا، ومسؤولين آخرين في الحكومة الأمريكية حول برنامج الإمداد المشترك، وبرنامج الولايات المتحدة للإمدادات الإضافية، ومشروع قرض بنكي بمبلغ ٥ ملايين دولار، وإمكانية حصول المملكة على دعم مالي طويل الأجل. كما شملت المباحثات النفط والاتصالات، ومشروع مطار الظهران وشركة تي دبليو إيه TWA واتفاقيات الطيران الدولية، والسياسة التجارية، ومشروع مستوصف جدة، وخطة إنشاء مبنى القنصلية الأمريكية في الظهران، ومستقبل مشروع الخرج. ويشير التقرير أخيراً إلى الاتفاقية بين البلدين التي وقعت في ٥ أغسطس ١٩٤٥م لبناء مطار الظهران وملحقاته.

R. 12

1945/08/27
890 F. 0011/8-2745 (1)

رسالة موقعة من دوروثي كيمل Dorothy Kimmel رئيسة شركة ليمبكو انترناشنال LEMPCO International Inc. إلى وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٧ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

تقول صاحبة الرسالة إن شركتها تبحث عن مكان وجود الأمير فيصل بن عبدالعزيز وزير الخارجية السعودي لأنها تريد الاتصال به لإتمام بعض الأعمال التجارية.

R. 2

1945/08/27
890 G. 796/8-2745 (2)

برقية رقم ١٦٤٨ موقعة من جيمس بيرنز James F. Byrnes وزير الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في القاهرة، مؤرخة في ٢٧ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

تنقل البرقية رسالة من ولسون T. B. Wilson رئيس مجلس الإدارة في شركة تي دبليو إيه TWA إلى جاك نيكولز Jack Nicholes نائب رئيس الشركة في القاهرة. وقد جاء فيها ممّا يخص المملكة العربية السعودية أنه تم الاتفاق على أن يكون مدرّج مطار الظهران من الخرسانة الأسفلتية، وأن لدى رالف كارن Ralph B. Curren ملحق شؤون الطيران في المفوضية الأمريكية في القاهرة معلومات كاملة في ذلك الشأن.

LM. 190-9

1945/08/27
890 F. 24/8-2745 (1)

مذكرة رقم ١٢٩/ ١٩٠/ ٤٥ موقعة من روجر ماكينز Roger Makins من السفارة البريطانية في واشنطن إلى لوي هندرسون Loy Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٧ أغسطس (آب) ١٩٤٥م ومضمنة طي مذكرة سرية من لوي هندرسون إلى ويلارد ثورب Willard L. Thorp مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الاقتصادية بالنيابة، مؤرخة في ٢٨ أغسطس ١٩٤٥م.

يقول ماكينز إن قرار إلغاء قانون الإعارة والتأجير قد يؤثر في إسهام الحكومة الأمريكية في برنامج الإمدادات المشترك الخاص بالمملكة العربية السعودية لعام ١٩٤٥م، وفي كميات القمح المعدة للموازنة بين حصتي بريطانيا والولايات المتحدة بموجب برنامج الإمداد المشترك لعام ١٩٤٤م. ويضيف ماكينز أن السفارة لم تبلغ لندن أو القاهرة أو جدة بالأمر حتى الآن، ويطلب من وزارة الخارجية الأمريكية إبلاغ السفارة البريطانية عندما يتضح الموقف لإجراء محادثات مع ممثلي وفد وزارة المالية ومسؤولي السفارة.

R. 3

1945/08/27
890 F. 515/8-1345 (1)

مذكرة من ريتشارد سانجر Richard H. Sanger مسؤول قسم اقتصاد مناطق الحرب بقسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية إلى روبردز Miss Robereds (كذا) من قسم التعاون الثقافي بالوزارة، مؤرخة في ٢٧ أغسطس (آب) ١٩٤٥م ومرفق بها رسالة موقعة من سيدني موراي Sidney Moray من القوات الجوية الأمريكية إلى السفارة السعودية في واشنطن (كذا)، مؤرخة في ١٣ أغسطس ١٩٤٥م.

يقول سانجر إنه فتح الرسالة المرفقة (التي وجهت إلى قسم شؤون الشرق الأدنى) لعدم وجود سفارة سعودية في واشنطن، ويسأل إذا كان لدى روبردز أي اقتراحات لمساعدة صاحب تلك الرسالة في طلبه.

R. 5

1945/08/27
890 F. 5045/8-2745 (2)

برقية سرية رقم ٥٤ من وولتر بيرج Walter W. Birge نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٧ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

بعد الإشارة إلى برقيته رقم ٤٩ المؤرخة في ١٥ أغسطس ١٩٤٥م، يقول بيرج إن ثمة أنباء وصلت إلى الأمير خالد السديري تفيد أن عمال شركة أرامكو قد يلجأون مجدداً إلى الإضراب اعتباراً من بداية سبتمبر (أيلول) لعدم تحقيق أية نتائج ملموسة من المؤتمر، ويقول إن المحرضين أخفقوا في حمل العمال على الخروج من أعمالهم. ويضيف بيرج أن الشركة وجدت أن أصل الراتب الذي يتقاضاه عمال شركة نفط العراق عن ٧ أيام يقل بنسبة ١٨ بالمائة عما تدفعة شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company للعمال في ٦ أيام، لكن الرواتب الأسبوعية في شركة نفط العراق، بما فيها تعويض الحرب، أعلى من الرواتب في أرامكو بنسبة ١٣ بالمائة.

ويقول بيرج إن الملك عبدالعزيز آل سعود أمر بدفع أجور يوم الجمعة إلى العمال وتطبيق قانون العمل الساري في العراق. كما يبين بيرج مطالبة العمال لتحديد موعد لبدء تنفيذ الوحدات السكنية، ويضيف أن على الشركة أن تبدأ بدفع أجور يوم الجمعة إلى العمال قبل أن تجد نفسها مكرهة على ذلك بحيث يصل مستوى الأجور فيها إلى مستوى أجور العمال في شركة نفط العراق.

R. 5

1945/08/28
890 F. 24/8-2745 (1)

مذكرة داخلية سرية موقعة من لوي هندرسون Loy W. Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا إلى ويلارد ثورب Willard L. Thorp مساعد وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية بالنيابة، مؤرخة في ٢٨ أغسطس (آب) ومضمنة طي رسالة رقم ١٢٩/ ١٩٠/ ٤٥ موقعة من روجر ماكينز Roger Makins من السفارة البريطانية في واشنطن إلى هندرسون، مؤرخة في ٢٧ أغسطس ١٩٤٥م.

يشير هندرسون إلى رسالة روجرز المرفقة بشأن مصير برنامج الإمدادات المشترك للمملكة العربية السعودية حيث كان من المقرر أن تقدم بريطانيا دعماً بقيمة ٥ ملايين دولار، وأن تقدم الولايات المتحدة دعماً بقيمة ١١ مليون دولار.

ويسأل هندرسون عن أية إشارة من وزير الخارجية الأمريكي عن رد الرئيس الأمريكي عن المذكرة التي أرسلت إليه في هذا الخصوص.

R. 3

1945/08/29
890 F. 248/8-2945 (1)

برقية سرية رقم ١٦٥١ من بينكني تك Pinckney S. Tuck الوزير المفوض الأمريكي في القاهرة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٩ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

تنقل البرقية رسالة من رالف كارن Ralph B. Curren ملحق شؤون الطيران في المفوضية الأمريكية في القاهرة إلى قسم الطيران في الوزارة يشير فيها إلى برقية الوزارة رقم ١٦٠٨ المؤرخة في ٢٢ أغسطس ١٩٤٥م، ويقول إن مصادر موثوقة في قيادة النقل الجوي أفادت أن الهبوط في مطار عبادان متعذر بسبب ليونة أرضية المدرج المغطاة بالإسفلت. وينقل عن بنجامين جايلز Gen. Benjamin P. Giles القائد العام للقوات الأمريكية في الشرق الأوسط أنه سيوصي الوزارة باستعمال الخرسانة في إنشاء مدرج مطار الظهران.

R. 4

1945/08/29
890 F. 50/8-2945 (2)

رسالة من فيلبس D. M. Phelps نائب مدير مكتب السياسة المالية والتنموية في وزارة الخارجية الأمريكية إلى مارسيل واجنر Marcel E. Wagner رئيس الشركة الأمريكية الشرقية American Eastern Corporation، مؤرخة في ٢٩ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يقول فيلبس إن وزارة الخارجية تسلمت اللائحة الخاصة بإنشاء شركة التنمية السعودية الأمريكية Saudi Arabian- American Development Company ومعها وثيقة كارل تويتشل Karl S. Twitchell المتضمنة مشروع لائحة خاصة بإنشاء شركة نقل بحري تحت العلم السعودي. ويوضح فيلبس أن الحكومة الأمريكية لا تشجع قيام شركات احتكارية ولا تؤيد إعطاء أية شركة مميزات على حساب شركات أخرى، مع أن هناك بعض الاستثناءات في حالات استغلال الموارد الطبيعية. ويبين فيلبس أن حكومة الولايات المتحدة تعترض على أن تكون هناك شركة احتكارية أجنبية (في بلد ما)، وترى بالمثل أن الدول أو حتى الشركات الأخرى ستعترض أيضاً على قيام شركة احتكارية أمريكية. ويضيف أن الحكومة الأمريكية لن تمنح أية شركة مميزات خاصة لإنجاز مشاريع يموّلها بنك الاستيراد والتصدير EXIMBANK لمجرد أن للحكومة السعودية أو رعاياها أسهما في ذلك المشروع. ويعرب فيلبس عن استعداد الوزارة لأن تقترح على الحكومة السعودية منح عقود الإنشاء والتشغيل لديها للشركات التي تقدم أفضل العروض، وأن تستعين في ذلك إن أرادت بمستشارين أمريكيين مستقلين.

ويقول فيلبس إن وجود مصالح للحكومة السعودية ورعاياها في شركة تم تمويلها من برنامج بنك الاستيراد والتصدير قد يعقّد العلاقات بين حكومة الولايات المتحدة والحكومة السعودية، وهذا ما يقلق وزارة الخارجية الأمريكية. كما يعبر فيلبس عن اعتراضه على حصول أية جماعة أمريكية على مميزات خاصة تتعلق بالرسوم الجمركية التي تفرض على البضائع لأن هذا قد يؤدي إلى توتر في العلاقات بين البلدين فيما بعد. ويشير إلى أن الرسوم الجمركية يجب ألا تحدد عشوائياً مادامت الولايات المتحدة تقدم دعماً مالياً للحكومة السعودية.

ويوضح فيلبس أن مضمون هذه الرسالة قد نقل إلى الوزير المفوض الأمريكي في جدة مع توجيه له بإبلاغ ذلك إلى كارل تويتشل Karl S. Twitchell في المملكة العربية السعودية، كما أن الوزير المفوض سيبلغ الحكومة السعودية بأجزاء من هذه الرسالة بحيث يعرف الطرفان موقف وزارة الخارجية الأمريكية من الاتفاقية المقترحة قبل المفاوضات (يقصد اتفاقية إنشاء شركة الشحن السعودية المشار إليها في أول الوثيقة).

R. 4

1945/08/29
890 F. 5045/8-2945 (1)

برقية سرية رقم ٣٢٣ من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٩ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يشير إدي إلى برقية الوزارة رقم ٢٤١ المؤرخة في ١٣ أغسطس ١٩٤٥م، ويقول إنه لا يرى مانعاً من إبلاغ جيمس تيري دوس James Terry Duce مدير شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company ونائب رئيسها بما قاله الملك عبدالعزيز آل سعود عن فلويد أوليجر Floyd Ohliger المدير العام للشركة في الظهران.

R. 5

1945/08/29
890 F. 24/8-2945 (1)

برقية رقم ٣٢٤ من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٩ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يشير إدي إلى برقية المفوضية رقم ١٧٨ المؤرخة في ١٣ أغسطس ١٩٤٥م، ويقول إن منطقة جدة ومكة مهددة بنقص حاد في مياه الشرب نظراً إلى تعطل معمل تقطير المياه، وإن الحكومة السعودية تسأل بإلحاح عن إمكانية توريد ١٠ صهاريج لنقل المياه، ويستعلم من الوزارة إن كانت هناك إجابة قاطعة في هذا الشأن.

R. 3

1945/08/29
890 F. 6363/8-2945 (1)

رسالة من جوردون ميريام Gordon P. Merriam رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى

بوزارة الخارجية إلى وولر L. W. Waller من مكتب المشتريات بإدارة الاقتصاد الخارجي في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٩ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يفيد ميريام أن وزارة الخارجية تؤيد رغبة الشركة التجارية الأمريكية في شراء معدات وآليات من وزارة الحرب لإعادة بيعها إلى شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company. ويقول إنه يأمل بأن تتمكن إدارة الاقتصاد الخارجي من إتمام الصفقة مع وزارة الحرب.

R. 7

1945/08/29
890 F. 7962/8-2945 (1)

رسالة موقعة من ولش بوج L. Welch Pogue رئيس مجلس الطيران المدني Civil Aeronautics Board إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٩ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يفيد بوج أن مجلس الطيران المدني يرى أن من المفيد بناء مطار في الظهران. ويشير إلى أن المجلس منح شركة تي دبليو إيه TWA حق حمل الركاب وإنزالهم في الظهران لأسباب اقتصادية وعملية بالنظر إلى حركة الركاب المتوقعة هناك، كما يضيف أن المحطة لها ما يبررها من الناحية المنطقية لأنها تقع على الطريق من العراق إلى الهند.

R. 10

1945/08/30
890 F. 001 Abdul Aziz/8-845 (1)

رسالة من رئيس المراسم إلى ملفينا تومسون Malvina C. Thompson سكرتيرة أرملة الرئيس الراحل فرانكلين روزفلت Franklin D. Roosevelt، مؤرخة في ٣٠ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يقول صاحب الرسالة إنه يرفق لأرملة الرئيس الراحل روزفلت رسالة رقم ١٦٣ من المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٨ أغسطس وضمنها رسالة من الملك عبدالعزيز آل سعود يشكرها فيها على إرسال الكرسي المتحرك الثاني هدية إليه.

R. 1

1945/08/30
890 F. 24/8-3045 (2)

برقية سرية رقم ٣٢٦ من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣٠ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

يشير إدي إلى عدة برقيات متبادلة بين المفوضية ووزارة الخارجية الأمريكية، ويقول إن الوزارة قررت أن برنامج الدعم الإضافي للمملكة العربية السعودية لعام ١٩٤٥م قد يشمل بضائع أيضاً من البرنامج المشترك. ويضيف أن الوزارة عرضت تقديم الحبوب بالتحديد، لذلك فإن رفض إرسال القمح والأرز سيفسر على أنه حنث بالوعد، إذ لا يمكن التغلب على مشكلة التلف الذي ألحقه الجراد بالمحاصيل إلا بهذه

الطريقة. ويشير إدي إلـى موافقة الوزارة على إدخال كميات إضافية من البضائع التي يشملها البرنامج المشترك، ويعبر عن أمله بإدخال مادة السكر رغم قلتها.

R. 3

1945/08/30
890 F. 5045/10-145 (3)

مذكرة سرية موقعة من كلارنس ماكنتوش Clarence J. McIntosh نائب القنصل الأمريكي في البحرين، مؤرخة في ٣٠ أغسطس (آب) ١٩٤٥م ومضمنة طي رسالة تغطية سرية رقم ١ موقعة من باركر هارت Parker Hart نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

يشير ماكنتوش في المذكرة إلى أن إضراب عمال جنوب أفريقيا عن العمل في البحرين أثر على إنتاج شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company في المملكة العربية السعودية. فقد انخفضت شحنات الشركة إلى مصفاة البحرين من ٥٠ ألف برميل يومياً قبل الإضراب إلى ١٧ ألف برميل بعده.

R. 6

1945/08/30
890 G. 6363/8-3045 (2)

برقية رقم ٢٤ من ليستر ساتن F. Lester Sutton نائب القنصل الأمريكي في البصرة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣٠ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

ورد في البرقية مما يتعلق بالمملكة العربية السعودية أن هناك خبراء جيوفيزيائيين حضروا إلى البصرة للعمل لدى شركة نفط البصرة Basrah Petroleum Company؛ مما يوحي، كما يقول ساتن، بإمكانية قيام عمليات استكشاف في جنوب العراق بغرض سحب النفط من حقل الكويت من جهة الشمال والغرب. ويتساءل ساتن إن كانت هذه العملية ممكنة من الناحية التقنية، ويرى أنها قد تثير مسألة المنطقة المحايدة التي لم يتم تقسيمها حتى ذلك الحين بين العراق والكويت والمملكة.

LM. 190-8

1945/08/31
890 F. 6363/9-1545 (12)

محضر جلسات لجنة مشتركة مؤلفة من ممثلي الحكومة السعودية وشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company وعمال شركة أرامكو، مؤرخ في ٣١ أغسطس (آب) ١٩٤٥م ومضمن طي رسالة رقم ١٥ موقعة من وولتر بيرج Walter W. Birge نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٥ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٥م.

ينطوي المحضر على شكاوى العمال وأجوبة الشركة على هذه الشكاوى، ومن الأشياء التي طالب بها ممثلو العمال في الاجتماعات زيادة الأجور بحيث لا يقل الحد

الأدنى عن ريالين في اليوم فردت الشركة بأنها منحت العمال زيادات كبيرة في الأجور، كما أدخلت نظام تعويض الخدمة الذي يسري بعد السنة الأولى من العمل وليس بعد السنة الخامسة كما هو متبع في شركة النفط الإنجليزية الإيرانية Anglo-Iranian Oil Company، وبعد الزيادات الممنوحة أصبح أجر العامل لا يقل عن ٢,٢٥ ريال في اليوم، ويزداد مع زيادة مدة خدمته.

وتقول الشركة إن عمالها يتقاضون أجوراً أعلى من أقرانهم العاملين في شركات النفط الأخرى في البلدان المجاورة حسب الجداول المرفقة (غير موجودة) مع أن تكاليف المعيشة متساوية، كما تشير الشركة إلى استمرار انخفاض أسعار البضائع المستوردة، وأنها تبيع عدداً من البضائع إلى عمالها بأسعار تقل عن أسعار السوق المحلية. وتؤكد الشركة المساواة في أجور العمال السعوديين وغيرهم المصنفين ضمن الفئة ذاتها.

ويشير المحضر إلى مطالبة العمال بإلغاء المساكن المؤقتة وبناء مساكن دائمة وتحسين المساكن الدائمة الحالية، فيذكر أن الشركة أكدت للجنة أنها عازمة على إلغاء المساكن المؤقتة، وبناء مساكن دائمة متطورة، عدا الحالات الاضطرارية، ولكنها لم تلتزم بموعد محدد لبدء البناء بالفعل. كما أكدت الشركة على تحسين المساكن الدائمة الحالية من نواحٍ عدة. أما عن الخيام في رأس تنورة فيقول المحضر إن الشركة لا تستطيع في الوقت الحالي تقليص عدد العمال في كل خيمة لأن هذه هي المعايير المتبعة في الجيش الأمريكي، ولكنها وعدت بتحسين حالتها.

وأما عن طلب العمال تحسين أوضاع المستوصف العربي في الظهران، فأكدت الشركة أن لديها خططاً لبناء مستوصف جديد في الظهران على غرار المستوصف الحديث في رأس تنورة، وأنها ستؤمن أفضل مستويات العلاج في المستوصف الحالي، كما تحدث ممثلو الشركة عن حالة المستوصف بصفة عامة وسير العمل فيه تحت إشراف طبيب أمريكي. كما تعهدت الشركة بتوظيف طبيبة أمريكية لمعالجة النساء في المستوصف.

وحول مسألة التمييز في الأجور بين العمال السعوديين وغيرهم، أكدت الشركة للجنة أن لديها سلم أجور موحداً لجميع العمال حسب درجة تصنيفهم ومهارتهم، وأنها تحاول تدريب العمال السعوديين لتحسين أوضاعهم، وأنها ستنشيء مدرسة تدريب مهني لهذا الغرض. وأكدت الشركة لممثلي الحكومة أنها ستلغي أي مظهر من مظاهر التمييز بين السعوديين وغيرهم. وطالب ممثلو العمال بأن تنظر الحكومة في قضايا التسريح من العمل، وأن لا يسرح أي عامل قبل اقتناع الحكومة بسبب تسريحه، ويقول المحضر إن الشركة وافقت على هذا الشرط كما جاء في قانون العمل السعودي. وأما عن مطالبة العمال بتقاضي الأجور عن العطلات الرسمية فقد وافقت الشركة على هذه

النقطة، لكن الشركة رفضت الموافقة على دفع أجرة يوم الجمعة، وقال ممثلوها إن الموضوع محل بحث مع وزير المالية السعودي.

ويشير المحضر إلى موافقة الشركة على توفير وسائل لنقل العمال إلى الهفوف أيام العطل، كما وافقت على نقل العمال إلى القطيف في آخر الأسبوع. ووافقت أيضاً على نقل بعض العمال بحراً حسب الحاجة. ويضيف المحضر أن أرامكو وافقت على تقليص ساعات العمل في شهر رمضان إلى ٦ ساعات، وعلى تعديل مواعيد العمل في الصيف، ولكنها اعترضت على تقليص ساعات العمل صيفاً. ويشير المحضر كذلك إلى موافقة ممثلي الشركة على بناء مخازن للمواد الغذائية في الظهران ورأس تنورة.

ويبين المحضر عدم موافقة الشركة على منح العمال إجازة مدفوعة لمدة شهر، بحجة أن الإجازة الممنوحة حالياً تزيد عن الحد الذي يوصي به قانون العمل. لكن الشركة وافقت على النظر في استحقاقات العمال للترقية بناء على توصية المشرفين دون تأخير وعلى منحهم علاوات إذا كان أداؤهم يؤهلهم لذلك بصرف النظر عن الاعتبارات الأخرى. وعن التسريح والإيقاف عن العمل، قال ممثلو الشركة إنه لا يحق لأي مشرف أن يسرح عاملاً أو يوقفه عن العمل تعسفاً، وبينوا الشروط الناظمة لمثل تلك الحالات، كما يوضح المحضر موافقة الشركة على بعض مطالب العمال الجانبية الأخرى.

وأوضح ممثلو الشركة في المحضر أن العمال السعوديين وغيرهم يلقون المعاملة ذاتها حين وصولهم إلى العمل للمرة الأولى، وأكدوا أن الشركة تستجيب لرغبات العمال المعقولة كلما كان ذلك ممكناً. ويفسر ممثلو الشركة في المحضر سياسة خفض أجور العمال العائدين إلى العمل بعد استقالتهم أو إيقافهم عن العمل، كما يوضحون كيفية تقييم مستوى العمال حسب كفاءتهم ومؤهلاتهم.

R. 7

1945/08
890 F. 5045/8-2145 (2)

مذكرة تعليمات تم إبلاغها هاتفياً من أحد المسؤولين في قسم تصدير النفط بوزارة الخارجية الأمريكية إلى شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company غير مؤرخة، لكن مضمونها يشير إلى أنها تعود لأواخر شهر أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

تقول المذكرة إن الأمير خالد السديري تلقى أنباء تفيد أن عمال شركة أرامكو قد يلجأون مجدداً إلى الإضراب اعتباراً من ١ سبتمبر (أيلول) لعدم تحقق أية نتائج ملموسة بعد اجتماعهم الأخير مع إدارة الشركة. كما تبين أن المحرضين يبذلون جهودهم لحمل العمال على الإضراب لكن دون جدوى. وتضيف المذكرة من جهة أخرى أن الشركة وجدت أن أصل المرتب في شركة نفط العراق Iraq Oil Company لسبعة أيام كان يقل بنسبة ١٨ بالمائة

عن أصل المرتب في أرامكو لستة أيام. لكن، وبعد تعديل أخير على سلم الأجور، أصبحت الرواتب الأسبوعية في شركة نفط العراق، بما فيها التعويض عن مخاطر الحرب، أعلى من الرواتب في أرامكو بنسبة ١٣ بالمائة.

وتقول المذكرة إن الملك عبدالعزيز آل سعود أمر بدفع أجور العمال عن يوم الجمعة، لكن الناطق الرسمي باسم الشركة أقنع ممثلي الحكومة السعودية في الاجتماع بأن يطلبوا من الملك السماح بإعادة النظر في هذه المسألة وفي مسائل أخرى من نظام العمل. وتنقل المذكرة أن عمال أرامكو طلبوا من الشركة موعداً محدداً لبدء الأشغال في بناء مقر دائم لسكن العمال. ويقترح صاحب المذكرة أن على الشركة أن تدفع أجور العمال عن أيام الجمعة للعمال قبل أن تُكره على ذلك. بذلك، كما يقول، يصل مستوى الأجور إلى مستوى أجور شركة نفط العراق، مما سيشكل نقطة مساومة عند إلغاء التعويض عن مخاطر الحرب الذي تعد له الشركة.

R. 5

1945/09/01
890 F. 20 Mission/10-1145 (1)

رسالة من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى هارولد هوسكنز Harold B. Hoskins المستشار الاقتصادي في المفوضية الأمريكية في القاهرة، مؤرخة في ١ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٥م ومضمنة طي رسالة رقم ١٥٠٣ موقعة من جون دوسون John P. Dawson الممثل الخاص لإدارة الاقتصاد الخارجي في القاهرة إلى ديرو سوندرز Dero A. Saunders رئيس قسم الشرق الأوسط بإدارة الاقتصاد الخارجي في واشنطن، مؤرخة في ٢١ سبتمبر ١٩٤٥م، ومضمنة بدورها طي رسالة تغطية موقعة من سوندرز إلى ريتشارد سانجر Richard Sanger من قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١١ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

ينقل إدي عن زميله البريطاني ضرورة تعيين مشرف على وسائل النقل في جدة بعد إغلاق مركز إمدادات الشرق الأوسط في القاهرة ذلك العام وذلك حفاظاً على سلامة الشاحنات وقطع الغيار. ويعبر إدي عن موافقته على ذلك الاقتراح، ويقول إنه يفضل أن يكون المشرف أمريكياً لأن جميع الشاحنات التي دخلت المملكة خلال عام ١٩٤٥م كانت ضمن برنامج الدعم الإضافي الأمريكي.

ويقول إدي إنه واثق من أن إدارة الاقتصاد الخارجي أو الجيش الأمريكي سيجدون الأشخاص المناسبين للقيام بهذا العمل المهم، واحتساب رواتبهم من البرنامج الإضافي. ويتفق إدي مع زميله البريطاني على أن تتركز عملية الإشراف في ورشات جدة، لأنه يحظر على النصارى دخول الرياض (كذا!). ويقول من الممكن للمشرف الاستعانة بأحد المعاونين المسلمين من رعايا الدول العربية.

R. 3